ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

20 أغسطس 2024

تباطؤ التضخم وإجراءات مالية لتحسين مستوى المعيشة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

24 معلومة مصورة

25 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

25 من التعاون الثنائي إلى التكامل الإقليمي: دراسة حالة مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي

37 أسواق الكربون: الاتجاهات العالمية والفرص المحلية

43 خُطى ثابتة نحو توطين الصناعة المصرية

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، مرحبًا بكم في نشرتنا الأسبوعية التي تقدم لمحة شاملة عن أهم التطورات الاقتصادية في مصر والاقليم والعالم. هذا الأسبوع، نستعرض تأثير تقلبات البورصات على الاقتصاد المحلي، والزيادة في حد الإعفاء الضريبي التي تهدف إلى تعزيز الدعم الاجتماعي. كما نسلط الضوء على خطوة البنك المركزي في طرح أذون خزانه باليورو وتراجع صافي الأصول الأجنبية في البلاد. وأخيرًا، نلاحظ تباطؤًا جديدًا في معدلات التضخم. تابعونا لمعرفة المزيد عن كيفية تأثير هذه الأخبار على الاقتصاد المصري.

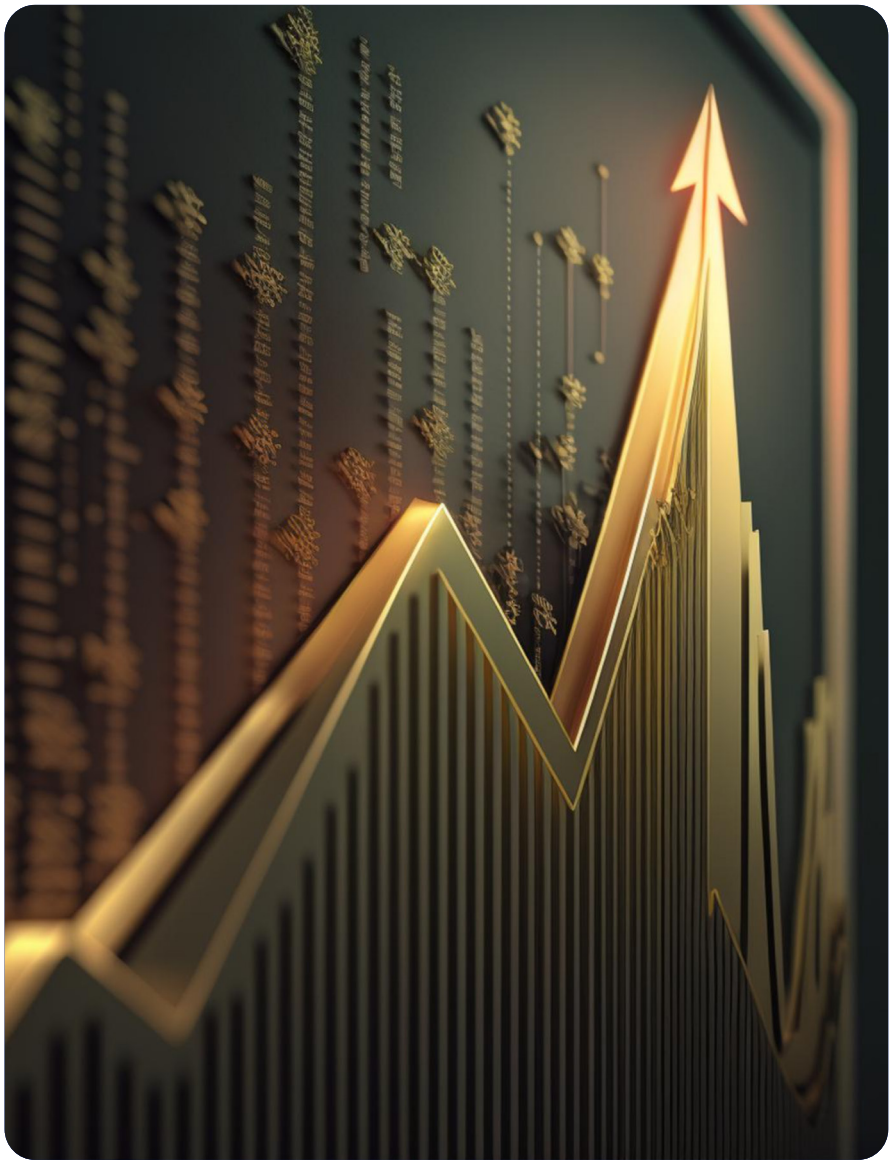

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

- **مصر تستعد لإطلاق سوق الكربون الطوعية: خطوات جدية نحو تعزيز الاستدامة**

تسارع كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية لإطلاق أول سوق طوعية للكربون في أفريقيا، مع إصدار قواعد لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وعقودها الآجلة في يوليو الماضي. يهدف السوق الجديد إلى تحفيز الشركات على الانخراط في أنشطة خفض الانبعاثات الكربونية، ما يعزز الاستدامة البيئية ويساهم في معالجة آثار التغيرات المناخية مثل التصحر.

تشير التوقعات إلى أن السوق ستشهد زخمًا كبيرًا، مع إقبال من شركات سمسرة ومؤسسات على التعامل مع الشهادات والعقود الآجلة، وذلك تزامنًا مع تزايد الوعي البيئي في مصر. تتضمن قواعد السوق الجديدة قصر قيد الشركات المصدرة على سوق واحدة، مع تحديد آليات التداول بما في ذلك الصفقات المتفق عليها والمزادات، وأولوية السعر في تنفيذ الأوامر.

أشار شريف سامي، عضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي، إلى أن التحديات التي تواجه سوق الكربون الطوعية تشبه تلك التي تعترض سوق البورصة المصرية، لكنها تعد إضافة كبيرة يمكن البناء عليها. كما أن سوق الكربون الطوعية تشكل رد فعل لمعايير ضريبة الكربون الأوروبية، التي تؤثر على الصادرات المصرية.

كما تعمل الحكومة على إعداد مشروع قانون جديد لتسعير الكربون، من المتوقع الانتهاء منه بنهاية العام، بهدف توافقه مع المتطلبات العالمية وتعزيز سوق الكربون الطوعية، نقدم لكم المزيد من التفاصيل والتحليل عن سوق الكربون المصرية في الجزء الاخير من نشرتنا.

- **تأثير سحب الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد المصري: موقف الحكومة واستراتيجيات التعامل**

أفاد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي بأن سحب المستثمرين الأجانب لأموالهم من أدوات الدين المصرية خلال الأسبوع الماضي، والذي لم يتجاوز 7-8% من إجمالي الأموال في السوق، كان له تأثير محدود على الوضع النقدي للبلاد. جاء ذلك في مؤتمر صحفي، حيث أشار مدبولي إلى أن الأموال التي خرجت، والتي تُقدر بحوالي 600 مليون دولار، تم استيعابها من السيولة المتاحة بالسوق دون التأثير على احتياطيات البنك المركزي.

أوضح مدبولي أن المخاوف من ركود عالمي، خاصة بعد بيانات اقتصادية أمريكية غير مشجعة، أدت إلى موجة بيع واسعة في

أسـواق الأسـهم العالميـة، ممـا أثـر علـى قيمـة الجنيـه أمـام الـدولار. ومـع ذلـك، فقـد ارتفـع صافـي الاحتياطـي الأجنبـي لمصـر بمقـدار 105 ملاييـن دولار فـي نهايـة يوليـو ليصـل إلـى 46.5 مليـار دولار، متجـاوزا المسـتوى القياسـي السـابق.

وأضـاف مدبولـي أن التوتـرات الجيوسياسـية الإقليميـة قـد تسـاهم فـي زيـادة حالـة عـدم اليقيـن فـي الأسـواق، مؤكـداً أن الحكومـة تعمـل علـى تجديـد مبـادرة دعـم القطـاع الصناعـي مـن خلال تقديـم قـروض بفائـدة 15% لتعزيـز الأنشـطة الصناعيـة.

- **المؤتمر الصحفي الأول لوزير المالية الجديد**

فـي أول مؤتمـر صحفـي لـه منـذ توليـه وزارة الماليـة، أعلـن الوزيـر أحمـد كجـوك عـن نتائـج الأداء المالـي لعـام 2023/2024 واسـتراتيجية وزارتـه المقبلـة، مؤكـداً علـى أن تحسـين أرقـام الموازنـة يجـب أن يرتبـط بتحسـين أداء الاقتصـاد، وتعزيـز تنافسـية مجتمـع الأعمـال، ورفـع مسـتوى المعيشـة. وأشـار كجـوك إلـى أن الحكومـة قلصـت الإنفـاق العـام بنسـبة 2.2% مـن إجمالـي الناتـج المحلـي خـلال العـام المالـي الماضـي، ونجحـت فـي خفـض عجـز الموازنـة إلـى 3.6% وتحقيـق فائـض أولـي بنسـبة 6.1%. كمـا تهـدف الحكومـة إلـى تقليـص فاتـورة خدمـة الديـن الحكومـي إلـى 35% مـن إجمالـي المصروفـات الحكوميـة علـى المـدى المتوسـط.

- **الحكومة تدرس زيادة الحد الأدنى للإعفاء الضريبي كجزء من حزمة دعم اجتماعي**

تدرس الحكومة المصرية رفع الحد الأدنى للإعفاء من ضريبة الدخل، وفق ما ذكر نائب وزير المالية للسياسات الضريبية شريف الكيلاني. يأتي هذا التحرك بعد زيادة الحد الأدنى للضريبة من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه في مارس، ويهدف إلى التخفيف من الضغوط التضخمية التي تؤثر على الفئات الأكثر احتياجاً.

وزير المالية أحمد كجوك كان قد أعلن في المؤتمر صحفي أن هذه الخطوة قد تكون جزءاً من حزمة حماية اجتماعية جديدة ستُعلن في سبتمبر وتدخل حيز التنفيذ في أكتوبر. وفي إطار هذه الحزمة، من المحتمل أن تشمل الإجراءات رفع الشرائح الضريبية الأخرى لتتوافق مع معدلات التضخم، مع المحافظة على معدلات الضرائب الحالية ضمن الشرائح المختلفة.

وفيما يتعلق بتأثير هذه التعديلات على الإيرادات الضريبية، تسعى الحكومة لتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من خلال تحسين عمليات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، مما ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية في الفترة الأخيرة.

- **البنك المركزي يطرح أذون خزانة مقومة باليورو لجمع 600 مليون يورو**

يسعى البنك المركزي المصري لجمع نحو 600 مليون يورو من خلال عطاء لأذون خزانة لأجل عام، وذلك وفقاً لموقعه الإلكتروني. يُغلق موعد تقديم العطاءات يوم الاثنين الساعة 11 صباحاً. يأتي

هـذا الطـرح فـي ظـل نـدرة أذون الخزانـة المقومـة باليـورو التـي طرحها البنك المركزي في السنوات القليلة الماضية، حيث لم يتم طرح سوى 10 عطاءات خلال الخمس سنوات الماضية. جمع البنك في آخر عطاء 657 مليون يورو قبل تعويم الجنيه في نوفمبر 2023، بمتوسط عائد بلغ 4%. يُعتقد أن الهدف من طرح الأذون هو جمع أموال لسداد ديون مستحقة، بحسب محمد عبد العال عضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي. رغم خروج بعض الاستثمارات الأجنبية من أدوات الدين المحلية مؤخراً، لا يزال الاستثمار في أدوات الدين المصرية جذاباً للمستثمرين بسبب فوائد سعر الصرف وأسعار الفائدة.

- **تراجع صافي الأصول الأجنبية لمصر بنسبة 10%**

تراجع صافي الأصول الأجنبية في مصر بنسبة 10% خلال يونيو الماضي ليصل إلى 12.9 مليار دولار، مقارنة بـ 14.3 مليار دولار في مايو، وفقاً لحسابات إنتربرايز المستندة إلى بيانات البنك المركزي المصري. يأتي هذا الانخفاض بعد شهر واحد من تحول عجز صافي الأصول الأجنبية إلى فائض في مايو، وهو التحول الأول من نوعه منذ فبراير 2022.

- **التضخم يتباطأ للشهر الخامس على التوالي في مصر**

شهد معدل التضخم السنوي في المدن المصرية انخفاضاً للشهر الخامس على التوالي، حيث تراجع بمقدار 1.8 نقطة مئوية إلى 25.7% في يوليو، مقارنة بـ 27.5% في يونيو، وفقاً للبيانات الرسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويُعد هذا أدنى مستوى للتضخم منذ ديسمبر 2022، على الرغم من الارتفاع الأخير في أسعار الخبز والوقود المدعوم.

أما بالنسبة لتضخم المواد الغذائية والمشروبات، فقد واصل ارتفاعه ولكن بمعدل أقل بلغ 29.7% على أساس سنوي في يوليو، بانخفاض 2.2 نقطة مئوية عن يونيو. كما انخفض التضخم الشهري للمواد الغذائية إلى 0.3% في يوليو، وهو ما ساهم في تباطؤ التضخم الشهري العام إلى 0.4%، بعد أن كان 1.6% في الشهر السابق.

تجاوز التباطؤ الفعلي للتضخم التوقعات، حيث توقع المحللون متوسط تضخم سنوي قدره 26.6% في يوليو، وهو ما كان أقل من النسبة المسجلة فعلياً. من جانب آخر، تباطأ معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 24.4% في يوليو، من 26.6% في يونيو، وسجل معدل التضخم الأساسي الشهري قيمة سلبية عند 0.5%-.

رغم التوقعات بترسيخ اتجاه النزول للتضخم خلال العام الحالي والعام المقبل، تتوقع كابيتال إيكونوميكس وصول معدل التضخم إلى مستهدف البنك المركزي المصري البالغ 7% (± 2%) في الربع الأول من عام 2025. ومع ذلك، قد تشهد أغسطس ضغوطاً تضخمية إضافية، بسبب زيادات أسعار الوقود في نهاية يوليو وتعديلات أسعار تذاكر مترو القاهرة.

توقعات التضخم لشهر أغسطس تتراوح بين 25.3 و25.6% وفقاً لدينا الوقاد، بينما تتوقع منى بدير أن تكون بين 25.1 و25.6%. أرقام التضخم الحالية قد تثير التكهنات بشأن خفض أسعار الفائدة، حيث يُتوقع أن يبقي البنك المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع سبتمبر، بينما قد يشهد الربع الرابع من عام 2024 تخفيضاً محتملاً وفقاً للأهلي فاروس، مع احتمال إجراء تخفيض قبل ذلك إذا كانت البيانات الاقتصادية مواتية.

- **صادرات مصر من الصناعات الغذائية ترتفع بنسبة 25% في النصف الأول من 2024**

سجلت صادرات مصر من الصناعات الغذائية ارتفاعاً بنسبة 25% على أساس سنوي، لتصل إلى 3.2 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024، وفقاً لبيان صادر عن المجلس التصديري للصناعات الغذائية. شكلت الصادرات إلى الدول العربية 52% من إجمالي الصادرات الغذائية، بينما استحوذت بلدان الاتحاد الأوروبي على 22% من هذه الصادرات.

- **استقرار نشاط القطاع الخاص غير النفطي عند ثاني أعلى مستوي له في أغسطس.**

استقر نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر عند ثاني أعلى مستوى له منذ أغسطس 2021، رغم التراجع الطفيف في يوليو، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات الصادر عن مؤسسة ستاندرد أند بورز جلوبال. ورغم انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل طفيف، بقي النشاط غير النفطي قريباً من منطقة النمو في بداية الربع الثالث من عام 2024، مما دفع الشركات إلى تقليص مشترياتها من المستلزمات. تراجعت قراءة المؤشر هامشياً إلى 49.7 نقطة في يوليو، مسجلة الشهر الـ44 على التوالي لانكماش القطاع.

- **جيانجسو ليانفا الصينية تستثمر نصف مليار دولار في مجمع للغزل والنسيج في مصر**

تسعى شركة جيانجسو ليانفا الصينية، المتخصصة في تصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة، إلى إنشاء مجمع متكامل للغزل والنسيج والصباغة في مصر باستثمارات تبلغ 500 مليون دولار.

وفقًا لبيان صادر عن مجلس الوزراء، يمتد المجمع على مساحة 350 ألف متر مربع ويشمل خطوط إنتاج متعددة للنسيج والملابس الجاهزة، مع نية الشركة تصدير 90% من إنتاجها.

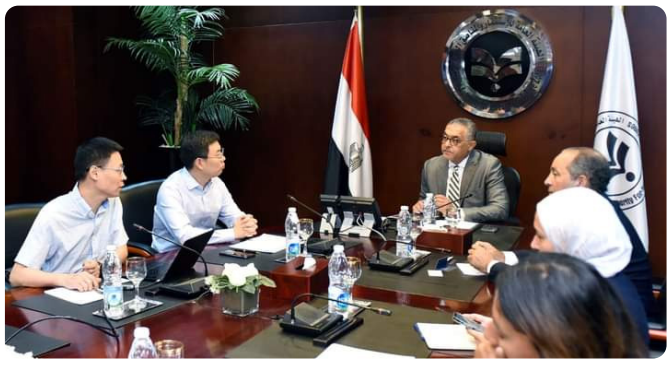

في إطار جهودها لجذب الاستثمارات الصينية، تخطط الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لإطلاق مؤتمرات وجولات ترويجية خلال الفترة المقبلة لاستقطاب المستثمرين الصينيين المهتمين بالأسواق الناشئة، حسبما صرح رئيس الهيئة حسام هيبة.

- **خط أنابيب لنقل الإيثان السائل بقيمة 40 مليون دولار**

يخطط تحالف من شركات حكومية لإنشاء خط أنابيب لنقل غاز الإيثان المسال المستورد من ميناء الدخيلة بالإسكندرية إلى شركتي سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك) والمصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)، باستثمارات قدرها 40 مليون دولار، وفقاً لمصدر حكومي مطلع.

- **مزرعة رياح بالسويس وخطة لتطوير شركة النقل والهندسة ترنكو**

يدرس البنك الأفريقي للتنمية تمويل إنشاء محطة رياح بقدرة 1.1 جيجاوات في خليج السويس، والتي يتم تنفيذها من قِبل تحالف يضم شركتي أكوا باور السعودية وحسن علام القابضة، من جانب آخر، تخطط الحكومة لتطوير شركة النقل والهندسة (ترنكو) المملوكة للدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، باستثمارات تقدر بحوالي 160 مليون دولار. يهدف المشروع إلى إنتاج 1.5 مليون إطار من نوع تي بي آر سنوياً، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وتلبية احتياجات السوق المحلية.

- **منحة للشركات الناشئة في مجال المناخ: فرصة تمويل ودعم**

تدعو وزارة التخطيط وبرنامج الأغذية العالمي الشركات الناشئة المحلية التي تركز على حلول التكيف مع المناخ والأمن الغذائي لتقديم طلبات للحصول على منحة برنامج «تسريع الابتكار في التكيف مع المناخ». ستستفيد المقترحات الناجحة من منح تصل إلى 200 ألف دولار، بالإضافة إلى التوجيه والدعم العملي وفرصة المشاركة في عمليات برنامج الأغذية العالمي. يستهدف البرنامج الشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية في مصر والأردن ولبنان، ويمكن تقديم الطلبات حتى يوم 13 أغسطس 2024 الساعة 11 مساء بتوقيت القاهرة عبر الرابط المخصص.

- **جلوبال كورب تصدر سندات توريق بقيمة 1.32 مليار جنيه كجزء من برنامج واسع**

أعلنت شركة «جلوبال كورب» للخدمات المالية غير المصرفية عن إصدار سندات توريق جديدة بقيمة 1.32 مليار جنيه، وفقاً لبيان الشركة. يتألف الإصدار من ثلاث شرائح بآجال 25 و37 و48 شهراً، وقد حصلت على تصنيفات AA+ وAg AAg.

يأتي هذا الإصدار كجزء من برنامج توريق أوسع بقيمة 10 مليارات جنيه، وهو الإصدار السادس للشركة في هذا الإطار. كانت الشركة قد أتمت إصداراً بقيمة 1.35 مليار جنيه في فبراير الماضي ضمن نفس البرنامج.

تولى كل من البنك التجاري الدولي والبنك الأهلي المصري وبنك التنمية الصناعية وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية والأهلي فاروس دور الضامنين لاكتتاب السندات. كما قام البنك التجاري الدولي وشركة الأهلي فاروس بدور المستشار المالي والمرتب والمروج ومدير الإصدار، بينما قام البنك الأهلي المصري بدور متلقي الاكتتاب وبنك مصر بدور أمين الحفظ. وشارك مكتب الدريني وشركاه كمستشار قانوني وبيكر تيلي كمراقب للحسابات.

يُرفع هذا الإصدار إجمالي قيمة سندات التوريق التي أصدرتها الشركات المحلية هذا العام إلى 17.4 مليار جنيه، وفقاً لبيانات جمعتها إنتربرايز.

- **تمويل جديد للتوسع في استخدام السيارات الكهربائية بمصر**

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن تقديم قرض بقيمة 500 مليون جنيه لمجموعة أبو غالي موتورز، وذلك لدعم توسيع أسطول سيارات الأجرة الكهربائية التابع لها، «لندن كاب». سيستخدم القرض لشراء 100 سيارة أجرة كهربائية إضافية، مما يعزز أسطول الشركة الحالي الذي يتكون من 250 سيارة.

European Bank
for Reconstruction and Development

تفاصيل التمويل السابق: في عام 2022، حصلت أبو غالي موتورز على قرض بقيمة 10 ملايين يورو من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لشراء 250 سيارة كهربائية جديدة، كجزء من خطة تحويل أسطول سيارات الأجرة بالكامل إلى كهربائية.

تصريحات رئيسية: علق محمد أبو غالي، عضو مجلس إدارة مجموعة أبو غالي موتورز، قائلاً إن «التعاون في شريحة جديدة لتوسيع أسطول لندن كاب الكهربائية يمثل شهادة ثقة في أداء المجموعة الفني والإداري». وأضاف أن «التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ليس فقط في إطار التمويل، ولكن له مردود مهم على خطة تطوير المجموعة إدارياً وفنياً ودورها الرائد في التنمية المجتمعية».

- **شركة دانة غاز الإماراتية تسترد مستحقات من الحكومة المصرية**

حصلت شركة دانة غاز الإماراتية على 21 مليون دولار من مستحقاتها لدى الحكومة المصرية في النصف الأول من عام 2024، مما يمثل

64% من إجمالي مستحقاتها عن تلك الفترة. بلغت مستحقات الشركة لدى مصر 60 مليون دولار بنهاية النصف الأول من العام، بزيادة عن 57 مليون دولار في نهاية الربع الأول. كما سددت الحكومة المصرية 1.3 مليار دولار من المستحقات المتأخرة لشركات النفط والغاز الأجنبية العاملة في البلاد حتى نهاية يونيو.

مشروع رياح جديد في مصر: تقترب وزارة الكهرباء من توقيع اتفاقية مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) لإنشاء مزرعة رياح بقدرة 200 ميجاوات، وفقاً لمسؤول حكومي. من المتوقع أن تصل التكلفة الاستثمارية للمشروع إلى 180 مليون دولار، وسيتم تنفيذه بنظام البناء والتملك والتشغيل، على أن تكون الشركة المصرية لنقل الكهرباء هي المشتري لكافة الكهرباء المولدة من المشروع.

مشاريع سابقة وتعاون مستقبلي: تعمل شركة مصدر بالفعل على إقامة محطة رياح بقدرة مماثلة في رأس غارب بالتعاون مع إنفينيتي باور، مع بيع إنتاجها من الكهرباء للشبكة القومية. كما تجري الشركة الإماراتية مفاوضات مع بنوك، بما في ذلك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بشأن تأمين قرض مبدئي بقيمة 64.7 مليون دولار لمشروع رأس غارب.

- **محطة جديدة لمعالجة الغاز في الصحراء الغربية باستثمارات 600 مليون دولار**

تعتزم وزارة البترول المصرية إنشاء محطة لمعالجة الغاز الطبيعي في امتياز مليحة بالصحراء الغربية بتكلفة تصل إلى 600 مليون

دولار، مع بدء التشغيل المتوقع بحلول منتصف عام 2025، وفقاً لمصادر حكومية. ستدير شركة «عجيبة للبترول»، وهي كيان مشترك بين وزارة البترول والشركة الدولية للزيت المصري (أيوك) التابعة لشركة إيني الإيطالية، المحطة. سيتم تنفيذ المشروع بواسطة شركة بتروجت الحكومية بالتعاون مع شركة شلمبرجير العالمية في الأعمال الهندسية والتصميم والتوريدات. من المتوقع أن تنتهي أعمال البناء في الربع الأول من العام المقبل، ويبدأ التشغيل التجريبي قبل بدء التشغيل الكامل منتصف عام 2025. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة مصر على معالجة الغاز الطبيعي وزيادة الإنتاج المحلي، ويعكس التعاون الدولي بين الجهات الحكومية والشركات العالمية في تطوير قطاع الطاقة في مصر.

- **إيني الإيطالية تخطط لبناء وحدة تغويز جديدة في دمياط باستثمارات 150 مليون دولار**

تعتزم شركة إيني الإيطالية بناء وحدة تغويز جديدة في مدينة دمياط، بتكلفة إجمالية قدرها 150 مليون دولار، وفقاً لمصدر حكومي. ستقام الوحدة على أرض مملوكة لكل من إيني والإنتاج القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، بالقرب من مصنع دمياط للإسالة. يهدف المشروع إلى استقبال شحنات الغاز الطبيعي المسال وإعادة تغويزها، وذلك لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، ويعكس الحاجة المحتملة لاستمرار واردات الغاز الطبيعي المسال في مصر في المستقبل القريب.

- **تمديد مهلة تقديم عرض الشراء الإجباري لأسهم سيرا للتعليم**

منحت الهيئة العامة للرقابة المالية شركة سوشيال إمباكت كابيتال مهلة إضافية قدرها 60 يوماً لتقديم عرض شراء إجباري لأسهم شركة سيرا للتعليم، والتي تمتلك فيها سوشيال إمباكت حصة 51.21%. ويهدف العرض إلى شراء الأسهم بسعر 14 جنيهاً للسهم الواحد لزيادة الحصة إلى ما بين 75% و100%. يأتي هذا التمديد بعد أن أعلنت الشركة السعودية المصرية للاستثمار، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن استحواذها على حصة سوشيال إمباكت كابيتال في سيرا للتعليم.

الاخبار الإقليمية

- **مصر تقترب من إتمام مشروع الربط الكهربائي مع السعودية**

بدأت وزارة الكهرباء المصرية تركيب أول محول في محطة الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بمدينة بدر، وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم وتكنولوجيا التصنيع والتشغيل. وفقاً للتقارير، أنجزت البلدان 60% من المشروع البالغة تكلفته 1.8 مليار دولار. سيتم تشغيل المشروع بقدرة 3 جيجاوات على مرحلتين: المرحلة الأولى بقدرة 1500 ميجاوات، المتوقع تشغيلها في يوليو 2025، والمرحلة الثانية في مطلع 2026. يعزز هذا الربط الكهربائي التعاون الإقليمي في مجال الطاقة بين مصر والسعودية، ويسهم في تحسين استقرار الشبكات الكهربائية في كلا البلدين، نقدم لكم المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في القسم الاخير من نشرتنا.

- **تبريد الإماراتية تعيد النظر في الاستثمار بالسوق المصرية بعد استقرار الجنيه**

تجري الشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد) الإماراتية مباحثات لتوسيع عملياتها في مصر، وذلك بعد نجاح مشروعها في مول القطامية التابع لشركة مراكز السعودية، حسبما أفاد الرئيس المالي التنفيذي عادل سالم الواحدي. تأتي هذه الخطوة بعد فترة من التردد بشأن الاستثمار في السوق المصرية بسبب تقلبات الجنيه، حيث كانت الشركة تشعر بالقلق نظراً لطبيعة نشاطها التي تتطلب التعامل بالعملة المحلية. ومع ذلك، لاحظت «تبريد» استقرار الجنيه في الأسابيع الأخيرة، مما شجعها على إعادة النظر في خططها الاستثمارية. يذكر أن الشركة أنهت في بداية العام عقداً بقيمة 1.6 مليار جنيه مع شركة المصريين لخدمات الرعاية الصحية لمشروع مجمع كابيتال ميد الطبي في مدينة بدر، وذلك بسبب أزمة العملة الأجنبية التي جعلت المشروع غير مستدام من الناحية المالية.

- **مصر والإمارات توقعان اتفاقيات لثلاثة مشروعات كبرى بمليارات الدولارات**

أسفرت الاجتماعات الأخيرة بين المسؤولين الحكوميين المصريين والإماراتيين عن توقيع اتفاقيات لثلاثة مشروعات كبرى تهدف إلى ضخ استثمارات هائلة في القطاع الصناعي بمصر.

منطقة لوجستية بترولية على ساحل البحر المتوسط: وقعت مصر والإمارات مذكرة تفاهم لإنشاء منطقة لوجستية بترولية في ميناء الحمراء بتكلفة 3 مليارات دولار. ستستفيد المنطقة من المنظومة المتكاملة بمنطقة الفجيرة البترولية وشراكاتها مع الموردين العالميين، مما يسهم في توريد المنتجات البترولية للسوق المحلية. يُتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في النصف الأول من عام 2025، مع تشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة التقدم وحل أي معوقات.

منطقة صناعية إماراتية في شرق بورسعيد: تجرى مباحثات لإنشاء منطقة صناعية إماراتية في شرق بورسعيد تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الصادرات. ستشمل المنطقة مشروعات متنوعة مثل إنتاج الطاقة الشمسية، تصنيع معدات طاقة الرياح، محطات معالجة المياه، وتحلية مياه البحر، بالإضافة إلى مجمع لتصنيع الألومنيوم. ستدرس الحكومة إمكانية منح المنطقة معاملة المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الحرة للاستفادة من الإعفاءات الجمركية.

مشروع هايسنس لتصنيع الأجهزة الكهربائية: وقعت شركة هايسنس الصينية وشركة «إف بي بي تك» الإماراتية عقداً مع المطور الصناعي الصيني تيدا مصر لإطلاق مشروع لتصنيع الأجهزة الكهربائية في منطقة السخنة الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، باستثمارات 38 مليون دولار. سيقام المشروع على مساحة 110 آلاف متر مربع بطاقة إنتاجية تصل إلى 2.5 مليون وحدة سنوياً، وسيشمل إنتاج أجهزة التلفاز وأجهزة التسجيل الصوتية والشاشات، مع تخصيص 30% من الإنتاج للسوق المحلية و70% للتصدير إلى مناطق الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا وأوروبا.

الاخبار العالمية

- **اسواق العالم تصمد من جديد**

تمكنت أسواق الأسهم العالمية من الصمود خلال الأسبوع الماضي بعد عمليات بيع كبيرة تسببت في فقدان حوالي 6.4 تريليون دولار من قيمة الأسهم في بداية الأسبوع، نتيجة المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع من المتوقع، مع إبقاء الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير. شهدت الأسواق انخفاضات كبيرة، حيث سجل مؤشر نيكي الياباني أسوأ تراجع له منذ عام 1987. كما تأثرت أسواق الشرق الأوسط بتراجعات جماعية، إذ انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 4.5%، ومؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 3.4%، والمؤشر الرئيسي للبورصة المصرية بنسبة 2.3%، وسوق تداول السعودية بنسبة 2.1%. ومع ذلك، بدأت الأسواق في التعافي نسبيًا يوم الثلاثاء، حيث استرجعت بعض الخسائر مع انحسار المخاوف من الركود وتعافي الأسهم اليابانية.

- **تصفية كبيرة لصفقات تجارة الفائدة عالمياً**

تعرضت ثلاثة أرباع صفقات تجارة الفائدة عالمياً للتصفية، مما أدى إلى محو مكاسبها منذ بداية العام. هذا التراجع في المكاسب، الذي يبلغ نحو 10% منذ مايو، يشير إلى انسحاب المستثمرين من هذه الاستراتيجية التي كانت مربحة منذ نهاية عام 2022، وفقاً لمحللين استراتيجيين في بنك جيه بي مورجان.

- **صناديق القروض غير المرغوب فيها الأمريكية تسجل أكبر تدفقات خارجة منذ 2020**

شهدت صناديق القروض غير المرغوب فيها الأمريكية أكبر تدفقات خارجة منذ مطلع عام 2020 خلال التراجع الأخير في الأسواق المالية العالمية، حيث سحب المستثمرون 2.5 مليار دولار في غضون أسبوع بسبب المخاوف من تباطؤ اقتصادي محتمل. وذكرت فايننشال تايمز أن عمليات السحب تركزت بشكل رئيسي في الصناديق المتداولة في البورصة.

معلومة مصورة

”

اشارات التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري عن ارتفاع بنسبة 29.6% في عام 2023 ، تلك الزيادة في عدد محافظ الهاتف المحمول، تلك النتيجة جاءت كحصاد لجهود البنك المركزي خلال الثلاث أعوام السابقة لزيادة التثقيف المالى والتوسع في دعم التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة العاملة في مجال الدفع الالكتروني والتكنولوجيا المالية، وقد وصلت قيم المعاملات لعام 2023 حوالي 1.3 ترليون جنيه مصري.

“

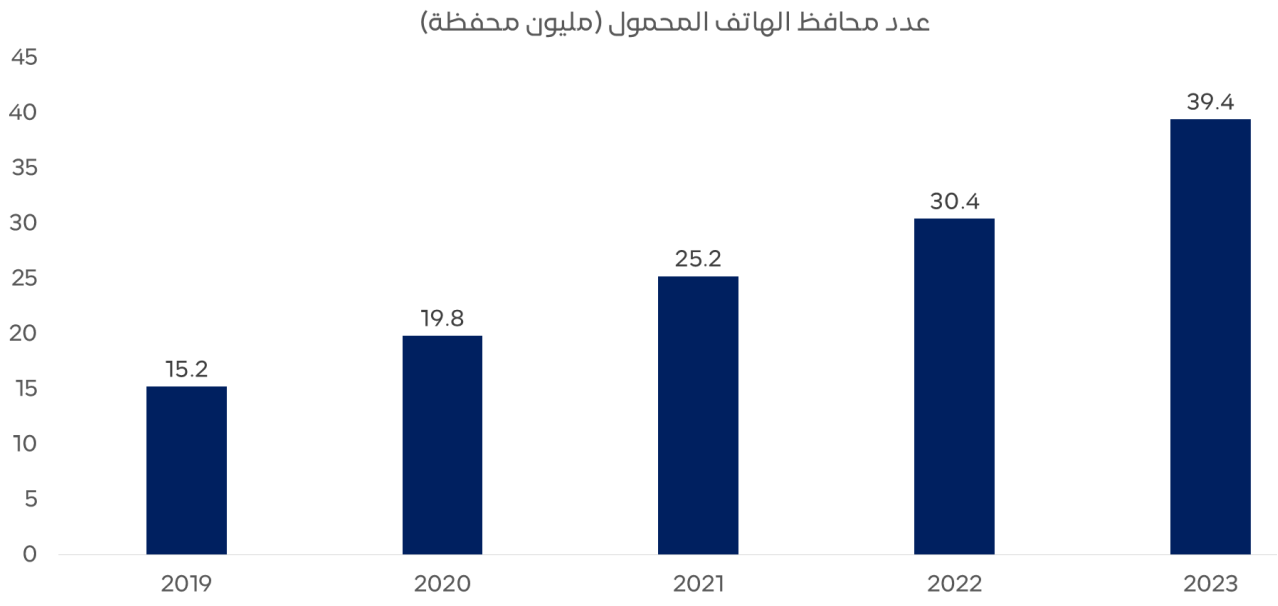

مقالات تحليلية

من التعاون الثنائي إلى التكامل الإقليمي: دراسة حالة مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تضع الدول العربية آمالًا عريضة على مشروعات الربط الكهربائي بهدف الحفاظ على أمن الطاقة وتأمين معدلات التغذية الكهربائية للمنطقة، خلال الفترة الماضية برزت جهود كبيرة لتنفيذ مشروعات عديدة، أهمها الربط الكهربائي المصري السعودي، والربط الكهربائي المصري الثلاثي والربط الكهربائي الثماني، وغيرها من مشروعات الربط الكهربائي.

تأتي هذه الجهود ضمن الخطة الكبرى التي تهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة للطاقة الكهربائية تضم خبرات جميع الدول العربية وتؤمن جميع الاحتياجات للمنطقة العربية، وعليه أصبحت مشروعات الربط الكهربائي ضرورة ملحة في الوقت الراهن، بسبب تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على إمدادات الطاقة، وحدوث الكثير من الأزمات التي تسببت في ارتباك المشهد العالمي في أسواق الطاقة العالمية.

استقرار إمدادات الطاقة لا يؤثر فقط على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، ولكنه يُشكل دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن القومي وتحسين مستويات رفاهية المواطنين في الدول العربية؛

إذ إن التعاون في مجال الطاقة بين الدول العربية يمكن أن يُسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية في قطاع الطاقة. في خضم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وسعي المجتمع الدولي بكافة مكوناته ومنظماته لتحقيق التنمية المستدامة، يبرز تعزيز أمن الطاقة بكافة أوجهه ومفاهيمه وأهدافه ومتطلباته كمحور للعمل الإقليمي العربي المشترك. حيث يتطلب ضمان وصول المستهلك إلى خدمات الطاقة بشكل آمن ومستدام اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وتوظيف عائداتها المالية في عملية التنمية المستدامة في الدول المنتجة لضمان استمرار استخراج هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام.

وعليه، تسعى الدول إلى زيادة محطات الكهرباء بمعدل حوالي 10% سنويًا (معدل مرتفع ومؤشر كبير على أزمة الكهرباء)، وهو معدل مرتفع للغاية يفوق المعدل العالمي الذي يُقدر بحوالي من 0.5 إلى 5%، ولذلك فإن مستويات ارتفاع الطلب على الكهرباء تُشكل حاجزًا وعائقًا للعديد من الدول العربية، ومن بينها لبنان وسوريا وفلسطين.

في السياق ذاته، تضمنت قائمة الدول الأكثر اعتمادًا على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بعض الدول العربية (مؤشر سلبي) ومن ضمنها مصر والمملكة العربية السعودية، حيث حلت السعودية بالمركز السادس مع وصول حجم توليدها إلى حوالي 269 تيراواط/ساعة خلال العام الماضي 2023، بينما جاءت مصر في المركز الثامن في القائمة، بحجم توليد بلغ حوالي 169 تيراواط/ساعة متساوية مع كوريا الجنوبية بالمركز التاسع، كما هو موضح في الشكل التالي.

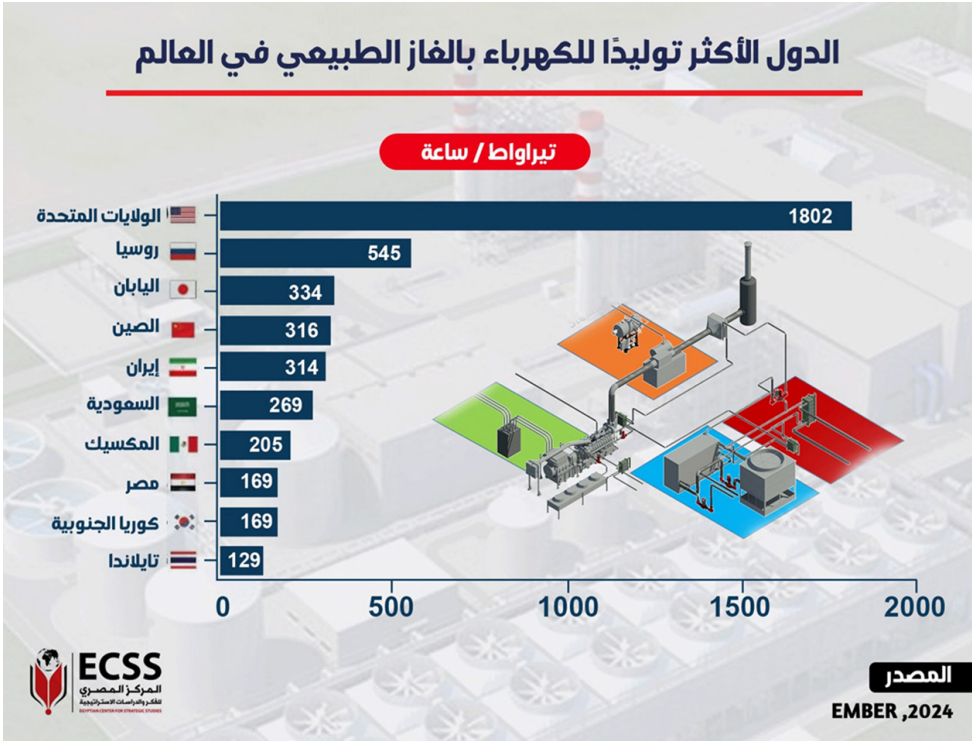

مصر محور للربط الكهربائي العربي:

تضع الدولة المصرية آمالًا عريضة على مشروعات الربط الكهربائي ذلك بهدف تحقيق حلم التحول إلى مركز عالمي لتجارة وتداول الطاقة. صاغت مصر توجهاتها وأهدافها من خلال استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وبالأخص في قطاع الطاقة والتي كانت من ضمن أهدافها الرئيسة تحويلها لتكون مركزًا محوريًا للطاقة، حيث تتصدر أولويات قطاع الكهرباء المصري في الفترة الحالية، واستكمال الإجراءات الخاصة بمشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار، ومنها المملكة العربية السعودية والأردن ومنها للعراق، إضافة إلى الربط مع ليبيا، وكذلك الربط أوروبيًا مع قبرص واليونان كما موضح في الشكل التالي.

إجمـالًا لمـا سـبق، بـدأت الدولـة المصريـة خلال السـنوات الماضيـة فـي تطويـر وتوسـعة شـبكات نقـل الكهربـاء وتوزيعهـا، وذلـك حتـى تتمكـن مـن اسـتيعاب القـدرات المنتجـة مـن مشـروعات الطاقـة المتجـددة، بالإضافـة إلـى تبـادل الكهربـاء مـع دول الجوار، وسـعت إلى تدعيـم وتطويـر الشـبكة القوميـة الموحـدة لدعـم مشـروعات الربـط الإقليمـي القائمـة مـع الأردن وليبيـا والسـودان، وكذلـك مشـروعات الربـط المخطـط تنفيذهـا مـع المملكـة العربيـة السـعودية وقبـرص واليونـان وهيئـة الربـط الخليجـي.

الربط الكهربائي بين مصر والسعودية:

يعـود مشـروع الربـط الكهربائـي بيـن مصـر والسـعودية إلـى عـدة سـنوات، وتُـوج باتفـاق توقيـع عقـود ترسـية مشـروع الربـط الكهربائي بيـن البلديـن فـي أكتوبـر عـام 2021 مـع الشـركات الفائـزة بمناقصـات، طرحتهـا الجهـات المسـؤولة عـن الكهربـاء فـي البلديـن. يهـدف الربـط الكهربائـي المصـري السـعودي لأن يكـون محـورًا أساسـيًا فـي

الربـط الكهربائـي العربـي الـذي يهـدف لإنشـاء بنيـة أساسـية لتجـارة الكهربـاء بيـن الـدول العربيـة.

وعليـه، اتفقـت مصـر والمملكـة العربيـة السـعودية علـى تنفيـذ مشـروع للربـط الكهربائـي بيـن البلديـن لتبـادل قـدرات كهربائيـة تبلـغ حوالـي 3 آلاف ميجـاوات، وبتمويـل مـن صناديـق ومصـارف عربيـة. تبلـغ القـدرات الكهربائيـة المنتجـة فـي البلديـن أكثـر مـن حوالـي 150 جيجـاوات. إذ تصـل القـدرات الكهربائيـة المولـدة فـي المملكـة إلـى حوالـي 90 جيجـاوات، بينمـا تصـل القـدرات الكهربائيـة المنتجـة فـي مصـر إلـى حوالـي 60 جيجـاوات (فـي وقـتٍ يبلـغ فيـه الاسـتهلاك اليومـي 33 ألـف ميجـاوات)، ويبلـغ إجمالـي أطـوال شـبكات النقـل الكهربائـي بيـن البلديـن قرابـة حوالـي 140 ألـف كيلومتـر، ويصـل إجمالـي أطـوال شـبكات النقـل الدائـري فـي مصـر إلـى حوالـي 51 ألـف كيلومتـر، بينمـا تبلـغ أطـوال شـبكات النقـل الدائـري فـي المملكـة العربيـة السـعودية حوالـي 89 ألـف كيلومتـر، كمـا موضـح فـي الشـكل التالـي.

استكمالًا لما سبق، يتضمن الخط 3 محطات تحويل جهد عالٍ، وهي محطة شرق المدينة المنورة ومحطة تبوك بالمملكة، ومحطة بدر شرق القاهرة، حيث يُعد المشروع البداية لإنشاء خط الربط الكهربائي العربي المشترك، وسوف يعزز من قدرات الكهرباء في المنطقة العربية، ومن المقرر كذلك تشغيل المرحلة الأولى بحلول عام 2025 بقدرة تبلغ حوالي 1500 ميجاوات.

بدأت الشركة المصرية لنقل الكهرباء في صب القواعد الخرسانية الخاصة بأبراج نقل الكهرباء لمشروع الربط بين مصر والسعودية، وانتهت من تجارب التشغيل لجميع الأبراج الخاصة بمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية، والتي يبلغ عددها ما يقرب من 1300 برج، بالإضافة إلى أنه تم التأكد من نجاح التجارب بنسبة حوالي 100%، كما هو موضح في الشكل

تم البدء في تركيب أبراج النقل، وفيما يخص الجانب السعودي تم البدء في تركيب الأبراج الخاصة بخط الربط على الأراضي السعودية، ويبلغ طول خط الربط على أرض مصر 300 كيلو متر، بينما يصل إلى ألف كيلو بالمملكة العربية السعودية، أُنجز أكثر من حوالي 60% من المرحلة الأولى لمشروع الربط بين السعودية ومصر التي ستكتمل في منتصف 2025، بقدرة حوالي 1500 ميجاوات، وهو ما يسهل الربط مع بقية دول الخليج من خلال هيئة الربط الكهربائي الخليجي. جارٍ الآن العمل في مرحلة الانتهاء من وضع المواسير الضخمة التي سيمر من خلالها 8 كابلات للربط الكهربائي بحرًا بإجمالي أطوال نحو 22 كيلومترًا، تمهيدًا لبدء وضع الكابلات البحرية التي ستربط بين البلدين.

شارك الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة، في بدء أعمال تركيب أول محول بمحطة بدر بجهد 500 كيلو فولت في 10 أغسطس الجاري. حيث يُعد المحول الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم وتكنولوجيا التصنيع والتشغيل على خطوط الربط مع الشبكات الكهربائية.

فوائد الربط الكهربائي بين مصر والسعودية:

وقعت مصر والمملكة العربية السعودية اتفاق تعاون إنشاء مشروع الربط الكهربائي بين البلدين بهدف أن يكون محورًا أساسيًا في مشروع الربط الكهربائي العربي الذي يهدف لإنشاء بنية أساسية لتجارة الكهرباء بين الدول العربية. لذلك يُعد المشروع تتويجًا لعمق العلاقات المصرية السعودية عبر التاريخ، وحرص قيادات الدولتين على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، حيث يُشكل نواة لربط عربي

مشترك، وكذلك يأتي مكملًا لرؤية البلدين للتنمية حتى عام 2030. ومن هنا تجدر الإشارة إلى أنه من شأن هذا المشروع فتح آفاقاً جيدة لتصدير الكهرباء إلى قارتي آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى التوسع في الربط مع الدول المجاورة، وبالتالي هناك العديد من الانعكاسات الإيجابية والعوائد المترتبة على مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يهدف الربط الكهربائي المصري السعودي إلى أن يكون محور أساسي في الربط الكهربائي العربي لتعزيز انشاء بنية أساسية لتجارة الكهرباء بين الدول العربية تمهيدًا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء.

- يبلغ معدل العائد من الاستثمار أكثر من حوالي 13% عند استخدام الرابط فقط للمشاركة في احتياطي توليد الكهرباء للبلدين مع مدة استرداد للتكاليف قدرها 8 سنوات، فيما يبلغ معدل العائد من الاستثمار حوالي 20% عند استخدام الخط الرابط للمشاركة في احتياطي التوليد ولتبادل الطاقة بين البلدين في فترات الذروة لكل بلد بحد أعلى 3000 ميجاوات، بالإضافة إلى استخداماته الأخرى في التبادل التجاري للكهرباء خاصةٍ في الشتاء الذي سيتيح للمملكة تصدير الكهرباء الفائضة في منظومتها إلى مصر.

- سيتم تبادل حوالي 3 آلاف ميجا وات في أوقات الذروة بين البلدين التي تختلف بفارق حوالي 3 ساعات بين البلدين.

- هنـاك فائـدة اقتصاديـة للربـط تتمثـل فـي الاعتمـاد عليـه بـدل مـا يسـمى بالاحتياطـي التوليـدي الـدوار الـذي يتطلـب وجـود تشـغيل زائـد احتياطـي علـى مـدار السـاعة تحسـبًا لخـروج إحـدى أو مجموعـة وحـدات توليـد.

- تحـول مصـر والسـعودية إلـى مركزيـن عالمييـن للطاقـة لتبـادل التيـار الكهربائـي بيـن دول أوروبـا وأفريقيـا وآسـيا، ممـا يُسـهم فـي توفيـر عمـلات صعبـة ومكاسـب اقتصاديـة وسياسـية تجنيهـا مصـر والمملكـة العربيـة السـعودية خـلال السـنوات المقبلـة. حيـث أن مشـروع الربـط الكهربائـي بيـن مصـر والريـاض سـيتيح لمصـر إمكانيـة الربـط الكهربائـي مـع دول الخليـج، والاسـتفادة مـن الاحتياطـي اليومـي بالشـبكة القوميـة للكهربـاء والـذي يصـل إلـى حوالـي أكثـر مـن حوالـي 21 ألـف ميجـاوات.

- المشـروع سـيؤدي إلـى خفـض القـدرة الاحتياطيـة المركبـة فـي كل شـبكة وتخفيـض الاسـتثمارات الرأسـمالية اللازمـة لتلبيـة الطلـب وتقليـل كلفـة إنتـاج الطاقـة، مـا ينعكـس إيجابيًـا علـى أسـعار بيـع الطاقـة الكهربائيـة للمسـتهلكين والسـماح بتصديـر أو اسـتيراد الطاقـة الفائضـة بحسـب وقـت الـذروة فـي كل دولـة والتقليـل مـن مخاطـر توقـف الطاقـة المنتجـة مـن محطـات الطاقـة المتجـددة. حيـث إن توسـعة الربـط الكهربائـي مـع شـبكات دول الجـوار يوفـر فرصًـا لتبـادل الطاقـة الكهربائيـة بأسـعار أقـل ويعـزز اسـتقرار هـذه الشـبكات.

إشادات وتوقعات المؤسسات الدولية لمشروعات الربط الكهربائي:

ووفقًا لما سبق، نالت مشروعات الربط الكهربائي التي تقوم بها مصر إشادات وتوقعات العديد من المؤسسات الدولية ومنها:

بلومبرج: أشادت بتنفيذ مصر عدة مشروعات للربط الكهربائي، والتي تسمح من خلالها بإقامة نظام لمشاركة الطاقة مع جيرانها بالمنطقة، وعلى رأس تلك المشروعات ربط شبكة الكهرباء مع المملكة العربية السعودية وقبرص واليونان وباقي الدول الأوروبية.

مجموعة أكسفورد للأعمال: خططت مصر للحفاظ على فائض بقدرات توليد الطاقة مما يمكنها من زيادة صادراتها للبلدان المجاورة، حيث تم بالفعل إبرام عدة اتفاقات للربط مع المملكة العربية السعودية وقبرص واليونان والسودان.

الإيكونوميست: تؤكد أن مشروع الربط الكهربائي بين مصر والدول سيدعم النمو الاقتصادي والطموحات المصرية في زيادة صادراتها من الطاقة.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: مصر استغلت الفرص التي توفرها موارد الطاقة المتجددة لتحويل استراتيجيتها للطاقة المستدامة 2035 إلى واقع ملموس، وكذلك أشادت بتكريس مصر جهودها لتنفيذ العديد من مشروعات الربط للسماح بتبادل الكهرباء المولدة على المستوى الإقليمي والدولي.

فيتش: مصر ستصبح واحدة من أسرع أسواق الطاقة المتجددة غير الكهرومائية نموًا في المنطقة خلال السنوات القادمة، فضلًا عن أن زيادة القدرة على تصدير الكهرباء وإمكانات الطاقة الشمسية الطبيعية وطاقة الرياح ستجذب استثمارات واسعة النطاق طوال العقد المقبل، كما هو موضح في الشكل التالي.

مجمل القول، تتميز العلاقات المصرية السعودية بالقوة والتعاون المشترك في مختلف القطاعات، ويحدها تاريخ طويل من المواقف المشرفة والمصالح المشتركة، والعمل على توفير مستقبل مشرق قائم على الشراكة الاستراتيجية من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات في كافة المجالات، وعلى رأسها تعزيز أمن الطاقة. وعليه، يتصدر مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية اهتمامات البلدين الشقيقين في الآونة الحالية، إلى جانب تعزيز التعاون في قطاع الطاقة بصفة عامة. وعليه يمكن القول بأن مشروعات الربط الكهربائي العربي هي خارطة طريق للسوق المشتركة للكهرباء، حيث تُسهم في تمكين الدول العربية من تنويع وزيادة حجم الاستثمارات في مصادر الطاقة المتوفرة من النفط الخام والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة المتاحة فيه. بالإضافة إلى تنمية الحلقات بين دول الربط الكهربائي وتطويرها في قطاعات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها دول الربط، حيث تُشكل مشاريع الربط الكهربائي أحد الحلول التي تعول عليها الدول في إيجاد حلول نقص الإمدادات، حيث تأتي هذه المشروعات كخطوة حيوية لزيادة الثقل السياسي والاقتصادي العربي، وكجزء من طموحات الدولة المصرية لأن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة ومصدرًا للطاقة.

مقالات تحليلية

أسواق الكربون: الاتجاهات العالمية والفرص المحلية

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

هل تساءلت يومًا كيف يمكننا مكافحة تغير المناخ؟ أحد الحلول المبتكرة هو أسواق الكربون؛ تخيل أن الهواء النظيف أصبح سلعة يمكن شراؤها وبيعها! في هذه الأسواق، تدفع الشركات التي تلوث البيئة مقابل ذلك، بينما تكافأ الشركات التي تعمل على تقليل انبعاثاتها. دعنا نتعرف أكثر على كيفية عمل هذه الأسواق وكيف تساهم في حماية كوكبنا.

بات مصطلح أسواق الكربون أحد المصطلحات الشائعة (ولكنه مضلل) لنظام تجاري يمكن من خلاله للبلدان شراء أو بيع وحدات من انبعاثات الاحتباس الحراري في محاولة للالتزام بالحدود الوطنية المسموح بها للانبعاثات، وذلك بموجب بروتوكول كيوتو أو اتفاقيات أخرى، مثل الاتفاقيات الموقّعة فيما بين دول الاتحاد الأوروبي. ويُعزى اعتماد هذا المصطلح لحقيقة أن ثاني أكسيد الكربون هو غاز الاحتباس الحراري السائد، ويتمّ قياس انبعاثات الغازات الأخرى بوحدات تسمى مكافئات ثاني أكسيد الكربون.

وفي ظل التحديات المتزايدة لتغير المناخ، برزت أسواق الكربون كأحد أهم الأدوات لمواجهة هذا التحدي. هذه الأسواق، التي تشهد تداولاً لأرصدة الكربون، تلعب دوراً حيوياً في تحفيز الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولكن ما هي أسواق الكربون وكيف تعمل؟ وما هي أنواعها؟ هذا ما سنتعرف عليه في هذا المقال.

أولا: تاريخ تطور فكرة تداول الانبعاثات: رحلة من النظرية إلى التطبيق

تعتبر فكرة تداول الانبعاثات اليوم أداة أساسية في مكافحة تغير المناخ، ولكن جذورها تمتد إلى عقود مضت. تعود بدايات هذه الفكرة إلى منتصف القرن العشرين، حيث طرحها مجموعة من الاقتصاديين والعلماء كحل مبتكر لمشكلة التلوث البيئي.

وقد بدأت الفكرة منذ الستينيات على يد «آرثر سي بيجو» وهو أول من اقترح فكرة فرض ضرائب على الملوثين كآلية للحد من التلوث. هذه الفكرة، رغم أنها كانت بداية، إلا أنها فتحت الباب أمام التفكير في آليات سوقية للتعامل مع المشكلات البيئية. ثم قدم رونالد كوز (1960)؛ نظرة مختلفة حيث اقترح أن تخصيص حقوق التلوث وتجارتها بين الأطراف المعنية يمكن أن يكون أكثر فعالية من فرض الضرائب لتصبح تلك الفكرة أصبحت الأساس النظري لتداول الانبعاثات.

ويعد التطبيق الأولي للفكرة في الولايات المتحدة عام (1970) مع صدور قانون الهواء النظيف، فقد بدأت الولايات المتحدة بتجربة آليات مشابهة لتداول الانبعاثات، حيث طُلب من الشركات التي تتجاوز حدًا معينًا من التلوث أن تعوض ذلك بخفض الانبعاثات في أماكن أخرى.

ثم بدأت أوروبا أيضًا في الاهتمام بهذه القضية، وتضمن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام 1975 بنودًا تتعلق بالتعاون الدولي لمراقبة تلوث الهواء. وتلا ذلك إصدار بروتوكول مونتريال وبروتوكول كيوتو عامي (1987)، (1997) على التوالي؛ ليشمل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وأنشأ آليات مثل تداول الانبعاثات وآلية التنمية النظيفة، مما عزز من أهمية أسواق الكربون. وقد مثلت اتفاقية باريس عام 2015 قفزة نوعية في مجال مكافحة تغير المناخ، حيث التزمت جميع الدول تقريبًا بخفض انبعاثاتها. وقد أكدت هذه الاتفاقية على أهمية آليات السوق، مثل تداول الانبعاثات، في تحقيق أهدافها.

ثانيا: أسواق الكربون وآلياتها :

تلعب أسواق الكربون دورًا محوريًا في تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. فهي تعمل كآلية فعالة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع خفض الانبعاثات، وتقليل التكاليف المرتبطة بهذا التحول. تشير التقديرات إلى أن تداول أرصدة الكربون يمكن أن يخفض تكاليف تنفيذ المساهمات الوطنية للدول في مكافحة تغير المناخ بنسبة تصل إلى 50% بحلول عام 2030، مما يوفر مئات المليارات من الدولارات.

على الرغم من أن أسواق الكربون كانت تقليدياً حكراً على القطاع الخاص، إلا أن هذا الوضع آخذ في التغير بشكل كبير. فمع التزام أكثر من ثلثي دول العالم باستخدام أسواق الكربون لتحقيق أهدافها المناخية الطموحة، من المتوقع أن تشهد هذه الأسواق نموًا هائلاً في السنوات المقبلة. بلدان مثل شيلي وغانا والأردن وسنغافورة وفانواتو تبذل جهودًا حثيثة لإنشاء بنى تحتية رقمية متطورة لدعم

مشاركتها الفاعلة في هذه الأسواق. ويمكن تصنيف أسواق الكربون إلى نوعين رئيسيين:

- **أسواق الكربون الطوعية:** في هذه الأسواق، تقوم الشركات أو الأفراد بشراء أرصدة كربون طواعيًة لتعويض انبعاثاتها، دون وجود التزام قانوني بذلك.

- **أسواق الكربون الإلزامية:** تخضع هذه الأسواق لتنظيم حكومي صارم، حيث تحدد الحكومات سقفًا للانبعاثات وتوزع تراخيص عليها. الشركات التي تتجاوز سقفها المخصص يجب عليها شراء تراخيص إضافية من شركات أخرى.

وتعتمد آلية عمل أسواق الكربون على مبدأ بسيط وهو العرض والطلب. كلما زاد الطلب على أرصدة الكربون، ارتفع سعرها، مما يحفز الشركات على الاستثمار في تقنيات نظيفة لتقليل انبعاثاتها. وتتمثل ابرز فوائدها في:

- **تحفيز الاستثمار في التقنيات النظيفة:** تدفع أسواق الكربون الشركات إلى البحث عن حلول مبتكرة لتقليل انبعاثاتها، مما يساهم في تطوير تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة.

- **تمويل مشاريع المناخ:** يتم توجيه الأموال المتأتية من تداول أرصدة الكربون إلى مشاريع تساعد على الحد من تغير المناخ، مثل مشاريع الطاقة المتجددة.

- **الوصول إلى أهداف المناخ:** تساعد أسواق الكربون في تحقيق الأهداف العالمية للحد من الاحتباس الحراري.

ولكن على الرغم من الفوائد الكبيرة لأسواق الكربون، إلا أنها تواجه بعض التحديات، مثل:

- **صعوبة قياس الانبعاثات بدقة:** قد يكون من الصعب قياس الانبعاثات بدقة، مما يؤثر على فعالية النظام.
- **خطر التلاعب:** قد يتم التلاعب بأسواق الكربون لتحقيق مكاسب شخصية على حساب البيئة.
- **الحاجة إلى لوائح واضحة:** تتطلب أسواق الكربون وجود لوائح واضحة وقوية لضمان عملها بكفاءة.

ثالثا: الواقع المصري لأسواق الكربون:

أعلنت مصر مؤخرا تدشين أول سوق طوعي منَظّم لتسجيل وإصدار وتداول شهادات خفض الكربون، يُعتبر أحد خطوات الدولة المصرية في مسيرتها نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية في مصر ، وتبني سياسات مبتكرة تسهم في الحد من التغيرات المناخية وتستهدف مصر خفض ما يقرب من 17 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا

تواجه مصر تحديات كبيرة نتيجة تغير المناخ، ورغم أن مساهمتها في الانبعاثات العالمية محدودة، إلا أنها الأكثر تضررًا من آثاره. في هذا السياق، تبرز مصر كقائد إقليمي في مجال مكافحة تغير المناخ، حيث تبنت استراتيجية طموحة تعتمد على أسواق الكربون كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الخضراء.

ختاما؛ لقد قطعت فكرة تداول الانبعاثات شوطًا طويلاً منذ طرحها النظري في منتصف القرن العشرين. اليوم، أصبحت هذه الفكرة حجر الزاوية في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. من خلال تحويل التلوث إلى سلعة قابلة للتداول، تشجع أسواق الكربون الشركات على الاستثمار في التقنيات النظيفة والحد من انبعاثاتها، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة لكوكبنا.

مقالات تحليلية

خُطى ثابتة نحو توطين الصناعة المصرية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يستحوذ هدف توطين الصناعة المصرية على اهتمام كبير من جانب الحكومة المصرية خلال الفترة الراهنة، وقد شهد الأسبوع الماضي اعلان المجلس التصديري للصناعات الغذائية ارتفاع صادرات مصر من الصناعات الغذائية بنسبة 25% على أساس سنوي، لتصل إلى 3.2 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024. كما تم اعلان شركة جيانجسو ليانفا الصينية، المتخصصة في تصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة، إلى إنشاء مجمع متكامل للغزل والنسيج والصباغة في مصر باستثمارات تبلغ 500 مليون دولار. وكذلك تم توقيع اتفاقيات بين مصر والامارات لثلاث مشروعات كبرى تهدف الى ضخ استثمارات في القطاع الصناعي المصري.

إجراءات النهوض بالقطاع الصناعي

يتوفر بالدولة كافة مقومات النهوض بقطاع الصناعة من بينية تحتية قوية، وشبكة الطرق والكباري، وشبكات الكهرباء، وأراضي صناعية مرفقة، والمواد الخام الأولية، والعمالة

الفنية المدربة، فضلا عن توفر سوق استهلاكي كبير لتصريف المنتجات. وقد عملت الدولة على تحقيق الاستفادة من كافة تلك المقومات للنهوض بقطاع الصناعة من خلال العمل على عدة محاور، تتمثل في:

المحور الأول: تطوير البنية التحتية اللازمة لقيام قاعدة صناعية متطورة

شهدت البنية التحتية طفرة خلال السنوات الماضية، وهو ما أظهره التحسن الكبير في مرتبة مصر عالميًا في مؤشر البنية التحتية بتقرير التنافسية العالمي لعام 2019؛ حيث جاءت مصر في المركز رقم 52 عالميا. وشملت استراتيجية الدولة تطوير وتحديث شبكة الطرق وإنشاء محاور رئيسية تربط كافة أنحاء الجمهورية لتوفير الوقت والوقود وتكلفة النقل، وتمكن من استغلال الأراضي والمواد الخام وتسهل انتقالات العمالة وتيسر النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية. كما تم تنفيذ مشروع النقل متعدد الوسائط وهو نقل البضائع بين دولتين باستخدام وسيطين مختلفين للنقل على الأقل، فضلا عن تنفيذ خطة ربط لوجيستي بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمراكز اللوجستية من خلال شبكة الطرق والمحاور على مستوى الجمهورية. ومن جهة أخرى، تم تنفيذ مشروع قومي للسكة الحديد يتم من خلاله إنشاء قطارات سريعة تربط موانئ البحر الأحمر بالبحر المتوسط، لنقل البضائع والركاب، وكذلك ربط المناطق الصناعية والاستثمارية بالموانئ وشبكات الطرق الرئيسة، وذلك لتحقيق الهدف الأكبر، وهو تحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات. وفي إطار توجه الدولة للتحول إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات، تم تنفيذ مشروعات تربط مصر

بمحيطها الإقليمي على المستوى القاري والشرق أوسطي. وتخطط الدولة لإنشاء طرق لنفاذ البضائع، سواء المصرية، أو العربية، أو الأوروبية إلى جنوب ووسط القارة الإفريقية، وذلك من خلال مشروع «القاهرة - كيب تاون». وتقوم مصر ببناء طريق بطول 1102 كيلومتر ليصل إلى تشاد عبر ليبيا، بالإضافة إلى بناء طريق ساحلي بطول 585 كيلومترًا من السلوم في غرب مصر إلى «بنغازي» في شرق ليبيا.

المحور الثاني: تطوير بيئة الأعمال

بذلت الدولة العديد من الجهود لتحسين وتطوير بيئة الاعمال بما يحقق العديد من المنافع الاقتصادية من بينها توطين الصناعة وتعميق المنتج المحلي، وفي هذا الاطار تم إصدار حزمة من التدابير التشريعية لخلق مناخ أعمال مواتٍ، منها: اصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية، وقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، فضلا عما تضمنه قانون الاستثمار رقم 72 لسنه 2017 من ضمانات وحوافز الاستثمار، وكذلك قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 والذي يهدف إلى تيسير المعاملات الجمركية وتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات الجمركية. وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020 والذي يهدف إلى دمج الإجراءات الضريبية المختلفة باختلاف أنواع الضرائب في إجراءات موحدة. إصدار القرار الوزاري رقم 1156 لسنة 2020 بإنشاء وحدة الرخصة الذهبية. وبجانب ما تم إصداره من تشريعات وقرارات فقد تم تعزيز المنافسة ودعم مبدأ الحياد التنافسي، وإنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي التابعة لرئاسة مجلس الوزراء. وكذلك تنفيذ وثيقة ملكية الدولة والتي يتم بمقتضاها تخارج الدولة من النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص ليكون له دور أكبر في

التنمية الاقتصادية. وإصدار قانون رقم 153 لسنة 2022 للتجاوز عن 65% من غرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على متأخرات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية. وتم إعفاء 19 قطاعا صناعيا من الضريبة العقارية منذ يناير 2022 وتتحمل الخزانة العامة هذه الضريبة لمدة 3 سنوات. وواصلت الحكومة منح قروض بفوائد ميسرة بنسبة 11% لتمويل أنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي وتصل قيمة التمويل المخصص لتلك القروض 150 مليار جنية. وتم منح 29 شركة من شركات القطاع الخاص الرخصة الذهبية، ويتم العمل على زيادة قاعدة الشركات المستفيدة من الرخصة الذهبية. وتم إصدار 22 قرارا من المجلس الأعلى للاستثمار برئاسية السيد رئيس الجمهورية تتضمن التغلب على قيود تأسيس الشركات، وتعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها، وتتعلق بتخصيص الأراضي، وبتصاريح مزاولة النشاط، وتوحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة، ومعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج، ومواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين، وخلق بيئة تشريعية ضريبية مُستقرة، وتم تنفيذ 13 قرارا من بين 22 قرارا. كما تم تأسيس وحدة دائمة مشكلة بمجلس الوزراء لحل مشكلات المستثمرين وبوابة إلكترونية لتلقي شكواهم، وفتح قنوات للتواصل مع المستثمرين مع توفير آليات متعددة لفض منازعات الاستثمار والعمل على سرعة حلها. وتم العمل على سرعة صرف مستحقات المصدرين بقيمة 56.7 مليار جنيه خلال الفترة (2014-2022).

المحور الثالث: تشجيع ودعم القطاع الخاص

أطلقت الدولة عدد 100 إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية وجذب الاستثمار الأجنبي شملت 58 إجراء قصير الأجل و33 إجراء

متوسط الأجل و9 إجراءات طويلة الأجل. وتم إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي. وإطلاق مبادرة تطوير الصناعة المصرية «ابدأ» لدعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، في أكتوبر 2022 وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراض، وإعفاءات ضريبية، وغيرها. وتم حوكمة منظومة استغلال الأراضي وتطوير نظام تخصيص الأراضي الصناعية، مع وضع نظام تسهيل إجراءات للمستثمرين. وكذلك إطلاق الخريطة الاستثمارية وتشكيل لجنة تتولى التخصيص الفوري للأراضي الصناعية وإصدار تراخيص التشغيل. وتم إقامة 17 مجمع صناعي في 15 محافظة على مستوى الجمهورية، بتكلفة استثمارية 10 مليار جنية وإجمالي وحدات صناعية تزيد عن 5 آلاف وحدة صناعية، بما يوفر ما يقرب من 48 ألف فرصة عمل. وتم تدشين عدد من المدن الصناعية المتخصصة منها مدينة الجلود بالروبيكي، ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة، ومدينة الرخام بالجلالة، ومدينة الدواء منطقة الخانكة، وتم افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي. وتم إطلاق استراتيجية تنمية صناعة السيارات على غرار التجارب الدولية الناجحة. وتم تدشين علامة بكل فخر صنع في مصر. وتم تطوير منظومة المدارس الفنية الصناعية المختلفة، ورفع قدرات العاملين بها، وذلك بالشراكة والتعاون مع القطاع الخاص. وتم تفعيل دور تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية، وتم تحديث عدد 4550 مواصفة جودة، وتحديث 122 معمل في الموانئ المختلفة، وإنشاء 241 محطة مشروع الخلايا الصغيرة المتصلة بالشبكة Egypt PV، وإطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية الموحدة للخدمات والتراخيص الصناعية في ديسمبر 2022.

المحور الرابع: تيسير إجراءات التصدير والنفاذ إلى الأسواق الخارجية

تم وضع خطة تنفيذية لمضاعفة الصادرات المصرية إلى أفريقيا بحلول عام 2025، تتضمن الخطة تحليلًا تفصيليًا لملامح الوضع الحالي للصادرات المصرية إلى أفريقيا، وطبيعة بيئة المنافسة في الأسواق الأفريقية، ومحاور التحرك المتمثلة في الاتصالية بتوفير وسائل النقل البري والبحري وتفعيل الاتفاقات التجارية، إلى جانب الدعم التقني والمالي لدول الاستيراد. على أن يتم تنفيذها خلال ثلاثة أعوام بدءًا من 2022؛ بهدف زيادة الصادرات إلى أفريقيا بقيمة 10 مليارات دولار بحلول 2025 (من 5 مليارات دولار حاليًا إلى 15 مليار دولار عام 2025)، ويبدأ التنفيذ في العام الأول باستهداف زيادة قيمتها مليارى دولار في 10 دول أفريقية. وتم الاشتراك في 337 معرض خارجي. وتم عقد الشراكات الاقتصادية بين مصر والإمارات والأردن والبحرين. وتوقيع عدد 7 اتفاقيات تجارية دولية. كما تم التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال تطوير الموانئ البحرية وطرق الربط البري والسككي والنهري مع الدول العربية والأفريقية المجاورة. وتم تدشين مشروع القطار الكهربائي يغطي مسافة 2000 كيلو متر على ثلاث خطوط تم الانتهاء من 45% من الخط الأول من خلال 42 شركة مصرية وطنية، وبإشراف استشاريين مصريين وعالميين. ويبلغ إجمالي تكلفة تطوير الموانئ البحرية المصرية خلال الفترة من (2014-2024) 129 مليار جنيه. وتم تدشين عدد من الممرات اللوجستية التي تخدم المشروعات الصناعية.

وعلى الرغم من تعدد جهود الدولة فيما يتعلق بتوطين الصناعة

المصرية، إلا إنه مازال هناك الكثير من الجهود المتوقع اتخاذها لتحقيق الاستفادة القصوى من كافة الإمكانيات والقدرات المصرية في هذا الشأن لا سيما في ضوء أهمية الصناعة الذي يتشابك بروابط أمامية وخلفية مع العديد من القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات، فضلا عن انه يعد أحد اليات نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقاطرة للتوسع التصديري وتوليد النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع، ويساعد على خلق فرص عمل. ومن ثم يعد القطاع الصناعي محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والنمو الاحتوائي وحجر الزاوية للتنمية المستدامة، وعاملًا أساسيًا في تعميق الاندماج بشكل أكبر في سلاسل التوريد العالمية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية سرعة تخارج الدولة من انشاط الاقتصادي والقيام بدور الداعم والمحفز للقطاع الخاص الصناعي، وانهاء التداخل بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بملف الأراضي الصناعية، وزيادة الحوافز الضريبية والاعفاءات الممنوحة لقطاع الصناعة خاصة في ظل انعكاس الأزمات الدولية على الاقتصاد المصري، وليكن ذلك من خلال منح بعض الصناعات الاستراتيجية حافز ضريبي برد ما يصل إلى 55% من ضريبة الدخل خلال 45 يوم. فضلا عن تنمية الصادرات الصناعية من خلال برامج رد الأعباء التصديرية، وتسهيل إجراءات النفاذ إلى الأسواق الجديدة، وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري والمعارض الدولية.

مقالات تحليلية

كيف يتأثر سعرف الصرف بتجارة الفائدة؟

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعاملات سوق المناقلات العالمية (carry trade) من المفاهيم الاقتصادية التي تلعب دورا مهما في تحديد قيمة العملات الوطنية مثل الجنيه المصري او الدولار الأمريكي او الين وغيرها داخل سلة العملات العالمية في الآونة الأخيرة خصوصا مع الاحداث الاقتصادية العنيفة او الجيوسياسية.

يتمثل مبدأ carry trade او المناقلات العالمية في استخدام الاستدانة بعملة منخفضة الفائدة، مثل الدولار الأمريكي او الين الياباني، لشراء عملة ذات فائدة أعلى، مثل الجنيه المصري، بهدف تحقيق أرباح من الفارق بين الفائدة ثم الرجوع وشراء العملة المباعة مره اخري وتكمن المخاطر في انخفاض سعر العملة الجديدة مقابل العملة المباعة والعكس صحيح بزيادة الأرباح.

ومثال ذلك إذا قام المستثمر ببيع الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ب 47.5 ليحصل على العائد من اذون الخزانة المصري ثم انخفض الجنيه المصري امام العملات الأخرى ليصل أمام الدولار

مثلا الى 49 جنيه للدولار هنا تكمن المخاطرة في انخفاض سعر الجنيه المصري أمام الدولار خلال حياة السندات تضيع المكاسب ثم تبدأ في تأكل أصل المبلغ المستثمر إذا استمر الانخفاض والعكس صحيح يزداد المكسب إذا تعافى الجنيه امام الدولار تزداد الأرباح.

عادة ما ينجذب المستثمرين أصحاب ما هو معرف باسم «الأموال الساخنة» عندما يكون هناك فارق كبير في أسعار الفائدة بين العملتين، يصبح الجنيه المصري جاذبًا للمستثمرين الأجانب الذين يسعون لتحقيق أرباح سريعة. هذا يزيد من الطلب على الجنيه المصري، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته مقابل الدولار.

ومن هنا جاء ارتفاع قيمة الجنيه المصري ليصل إلى 49.5 جنيه مقابل الدولار بعد أسبوع من التداولات الدامية لسوق الناقلات Carry Trade بعد خروج ما يقارب 8 % من الأموال الساخنة في ظل ترك البنك المركزي المصري الحركة بحرية لسعر الصرف امام الدولار لنشهد سعر جديد للجنيه المصري أمام الدولار في السوق المحلي.

وبذلك، فأن المناقلات العالمية carry trade لها عيوبها ومخاطرها. فعندما يتغير السياق الاقتصادي أو السياسي، قد تنقلب الأمور بسرعة وتعكس تلك التعاملات سلبيا على العملات المستهدفة. وفي حالة الجنيه المصري، قد يؤدي ارتفاع سعر الدولار الأمريكي أو تدهور الاقتصاد المصري إلى انخفاض قيمته مجددًا.

والواضح مما حدث بعد ان رفع البنك المركزي الياباني أسعار الفائدة «وهو معروف بأكبر سوق لسوق المناقلات العالمية» حدثت هزة

فـي أسـواق المـال وسـاعد فـي ذلـك البيانـات السـلبية المتتاليـة التـي صـدرت فـي الولايـات المتحـدة الامريكيـة والتـي أظهـرت مؤشـرات الركـود والتـي سـبق التحـدث عنهـا مـن قبـل عندما قـام البنـك المركزي الأوروبـي بخفـض أسـعار الفائـدة فـي اجتماعـه الأخيـر.

ارتفاع الجنيه

ارتفـع الـدولار فـي مصـر خلال التعـاملات المصرفيـة يـوم الثلاثـاء الموافـق 13 أغسـطس 2024، وجـاء ذلـك بالتزامـن مـع ارتفـاع سـعر العائـد علـى أذون الخزانـة الحكوميـة فـي مصـر لأول مـرة منـذ تحريـر سـعر الصـرف فـي مـارس 2024، بحسـب بيانـات البنـك المركـزي المصـري.

وقـد أعلـن البنـك المركـزي المصـري يـوم الاثنيـن 12 اغسـطس عـن بيـع أذون خزانـة قصيـرة الأجـل تصـدر لفتـرات تتـراوح بيـن ثلاثـة أشـهر حتـى سـنة (91 و273 و182 و364 يومـا) بقيمـة إجماليـة بلغـت 71.1 مليـار جنيـه، أي مـا يعـادل حوالـي 1.4 مليـار دولار، حيـث تقدمـت البنـوك والمؤسسـات بنحـو 70 عرضـا لأذون خزانـة لأجـل 273 يومًـا بقيمـة 38.37 مليـار جنيـه، بمعـدل فائـدة قـدره 29.62%. كمـا تـم تقديـم 420 عرضًـا لأذون لأجـل 91 يومًـا، بقيمـة 71.44 مليـار جنيـه، بمعـدل فائـدة متوسـط 29.03%.

كمـا تلقـت المؤسسـات 150 عرضًـا لأذون لأجـل 182 يومًـا بقيمـة 41.16 مليـار جنيـه، بمعـدل فائـدة قـدره 29.99%، و97 عرضًـا لأذون لأجـل 364 يومًـا بقيمـة 54.75 مليـار جنيـه، بمعـدل فائـدة قـدره 28.88%.

من جهة أخرى، وافقت وزارة المالية على 14 عرضا لأذون خزانة لأجل 273 يومًا بقيمة 1.12 مليار جنيه، وبمتوسط عائد مرجح قدره 26.903%. كما قبلت 389 عرضًا لأجل 91 يوما بقيمة 50.308 مليار جنيه، بمعدل فائدة 28.33%، و102 عرضًا لأجل 182 يومًا بقيمة 4.14 مليار جنيه، بمتوسط عائد مرجح 27.75%، بالإضافة إلى 43 عرضًا لأذون لأجل 364 يومًا بقيمة 15.57 مليار جنيه، بمعدل فائدة قدره 26.24%.

وفي ذات الوقت، قام المركزي وفقا لاتفاقه مع صندوق النقد الدولي بترك الحرية لسعر الصرف للتحرك وفقا للعرض والطلب بعد ان قام عدد من المؤسسات الأجانب أصحاب الأموال الساخنة في سوق المناقلات بتسييل أوراقهم المالية والذي بلغ صافي المبيعات للأجانب 3.7 مليار جنيه يوم الاثنين 12 اغسطس «وهذا يعتبر خسارة لأصحاب الأموال الساخنة بسبب أنهم قد باعوا العملة الصعبة حول مستوى 47 الى 48 وتم إعادة شراء الدولار عند مستوى 49.5 بالإضافة الى خسارة حوالي 1 الى 2% من قيمة الصفقات نتيجة فسخ التعاقد قبل المدة المحددة للعقد.

سيناريوهات حركة الجنيه المصري وفقا «بي إم آي» التابعة لوكالة «فيتش سولوشنز»:

- ترى «بي إم آي» التابعة لوكالة «فيتش سولوشنز» أن الحكومة المصرية حريصة على ترك سعر الصرف يتقلب، وهو أحد متطلبات برنامج صندوق النقد الدولي، الذي سيُراجع في نهاية العام الجاري. وستستمر السلطات في التدخل لمنع التقلبات الحادة في سعر الصرف.

- وأضاف التقرير أن الحكومة تدخلت لدعم الجنيه في 15 أبريل أثناء الجولة الأولى من التوترات بين إيران وإسرائيل، وفي 5 أغسطس خلال الجولة الثانية، حيث استقرت قيمة الجنيه حول 49.2 دولارًا بين 5 و8 أغسطس.

- في عام 2025، تتوقع «بي إم آي» انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 2% ليصل إلى 49.67 جنيه بنهاية العام، مع استمرار العوامل المالية الخارجية الضاغطة مثل العجز التجاري الكبير وارتفاع فواتير سداد الديون.

- فيما طرحت الشركة سيناريوهات لتحرك قيمة الجنيه وفقًا لتطور الصراع. السيناريو الأول المتفائل يتوقع تهدئة سريعة للتوترات الجيوسياسية بالمنطقة، مثل وقف إطلاق النار في غزة، مما قد يعزز قيمة الجنيه ليصل الدولار إلى ما بين 46.5 و48.5 جنيهًا.

- أما السيناريو الثاني المتشائم، فيتوقع تراجع الجنيه إلى ما هو أبعد من 49.5 جنيهًا للدولار، وربما يصل إلى 55 جنيهًا على المدى القصير، مما قد يؤدي إلى خروج المزيد من الاستثمارات وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي.

جوانب أخرى

بعض الجوانب الهامة للانخفاض في التوسع الاقتصادي وعلاقته بعمليات بيع الأجانب لأذون الخزانة.

أولا، يمكن أن يكون الانخفاض في التوسع الاقتصادي ناتجًا عن زيادة في أسعار المواد الخام. على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار النفط والمعادن بشكل حاد، فإن ذلك قد يزيد من تكاليف الإنتاج للشركات ويؤدي إلى تقليص هامش الربح، مما يجعل الشركات تقلل من التوسع والاستثمار.

ثانيًا، الاقتصاد العالمي يمر بفترات من التباطؤ في النمو الاقتصادي. إذا كانت الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة أو الصين تواجه تباطؤًا في النمو، فإن هذا قد ينعكس سلبًا على الاقتصادات الأخرى ويؤدي إلى تراجع في التوسع الاقتصادي على المستوى العالمي.

ثالثًا، عمليات البيع المكثفة لأذونات الخزانة التي تقوم بها الجهات الأجنبية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على سوق السندات وأسعارها. عادةً ما يعتبر شراء أذونات الخزانة من قبل الأجانب وسيلة للاستثمار في الاقتصاد الوطني، لكن عندما ترتفع عوائد السندات بسبب بيع كبير من قبل الأجانب، يمكن أن يقلل ذلك من الاستثمارات في الاقتصاد المحلي ويؤثر سلبًا على التوسع الاقتصادي.

من هنا نستطيع القول ان تأثير التعاملات في سوق المناقلات العالمية على القيمة النسبية للعملات يعتمد على العديد من العوامل الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر سياسات البنوك المركزية والتقلبات في أسواق الطاقة والأزمات الاقتصادية العالمية على استقرار ال carry trade وبالتالي على العملات المستهدفة.

فـي النهايـة، بمـا أن الجنيـه المصـري هـو عملـة قيـد التـداول فـي سـوق الصـرف الدولـي، نـرى ان المسـؤولين الاقتصاديين فـي مصـر هـذه الفتـرة حذريـن ويتابعـون عـن كثـب تطـورات الأسـواق العالميـة ويتخـذون التدابيـر اللازمـة لحمايـة الاقتصـاد المصـري مـن التقلبـات غيـر المرغوبـة. علـى سـبيل المثـال، يقـوم البنـك المركـزي بتنظيـم الأسـواق الماليـة وتحديـد سياسـته النقديـة بحـذر للحفـاظ علـى اسـتقرار العملـة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg